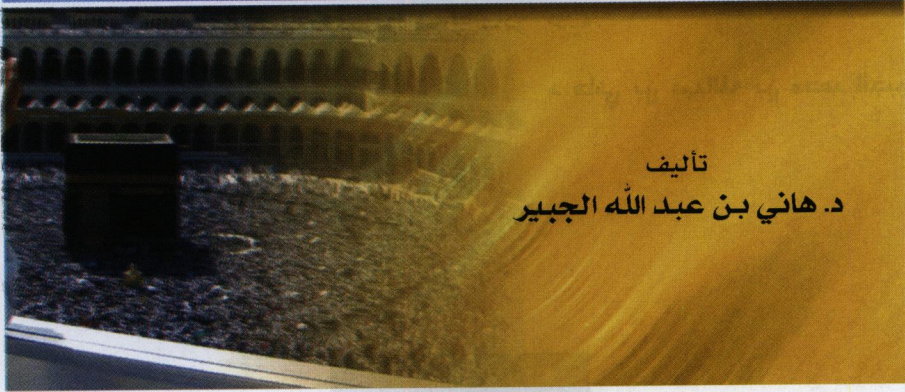


التعجل في مناسك الحج



تأليف
د. هاني بن عبد الله الجبير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه
أجمعين، أما بعد:

فهذا بحث موجز لبعض المسائل المتعلقة بالتعجل في مناسك الحج
اختصرتها في تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

تمهيد: ويتضمن تعريف التعجل وفائدته.

المبحث الأول: حكم التعجل.

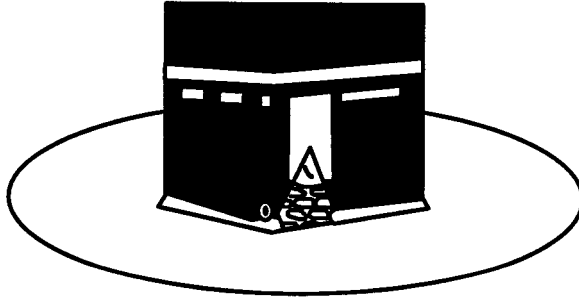
المبحث الثاني: وقت التعجل.

المبحث الثالث: أثر نية التعجل.

المبحث الرابع: في مسائل متفرقة.

وقد عرضت فيه لمسائل التعجل ذاكراً خلاف أهل العلم وأدلة كل قول حسبما أقف عليه، ثم أخلص إلى الترجيح بعد مناقشة الأدلة. أسأل الله تعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن يجعلها نافعة عنده يوم العرض عليه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

د. هاني بن عبدالله بن محمد الجبير





التمهيد

○ أولاً: تعريف التعجل:

التعجل: تَفْعُلُ من عَجَل، والعَجَل والعَجَلَة: السرعة، وخلاف البطء. وقد عجل كفرح عَجلاً، وعَجَل تعجيلاً وتعَجَّل، واستعجله: حَثَّه وأمره أن يعجل في الأمر. والمتعجل: الآتي أهله بالعجالة، والعاجل: ضد الآجل، ويقال للدنيا: العاجلة، كما يقال للآخرة: الآجلة^(١). واستعمل الفقهاء التعجل والتعجيل بمعنى: أداء الواجب قبل وقته، أو أدائه في أول وقته^(٢).

والمراد به في مناسك الحج: انصراف الحاج من منى في اليوم الثاني من أيام الرمي، وهو اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة.

○ ثانياً: فائدة التعجل:

ثمرة هذا التعجيل: سقوط رمي اليوم الثالث من أيام التشريق، ومبيت ليلته عنه؛ لأن للحاج أن يستعجل فيسقط عنه المبيت والرمي ويتم حجه بإتمام أعمال اليوم الثاني من أيام التشريق، وله أن يتأخر فيلزمه المبيت آخر ليلة ورمي اليوم الثالث، قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

(١) الصحاح (١٧٦٠/٥)؛ معجم مقاييس اللغة (٢٣٧/٤)؛ القاموس المحيط ص ١٣٣؛ تاج العروس (٦/٨) مادة (عجل).

(٢) الموسوعة الفقهية الميسرة، محمد رواس قلعه جي (٥٠٢/١).

المبحث الأول:

حكم التعجل

وقد اتفق الفقهاء على جوازه، ولكن اختلفوا في مسألتين، الأولى: هل يجوز لكل حاج أو لا؟ والثانية: هل التأخر أفضل أو لا؟

□ المسألة الأولى: لمن يجوز التعجل، وقد اختلف فيه الفقهاء على أقوال:

القول الأول: أنه يجوز لكل أحد.

وهو مذهب الحنفية^(١)، والمشهور عند المالكية^(٢)، مع كراهتهم ذلك للمكي ولأمير الحج، ومذهب الشافعية^(٣).

القول الثاني: أنه يجوز لكل أحد إلا المكي.

وهو رواية عن الإمام مالك^(٤)، وقال الإمام أحمد: لا يعجبني لمن ينفر النفر الأول أن يقيم بمكة، قال ابن قدامة: كلام أحمد في هذا أراد به الاستحباب لا غير^(٥).

(١) بدائع الصنائع (١٥٩/٢)؛ المبسوط (٦٨/٤)؛ البحر الرائق (٣٧٥/٢).

(٢) المنتقى للباي (٤٨/٣)؛ حاشية الدسوقي (٢٧٣/٢)؛ الكافي لابن عبد البر (٤١١/١).

(٣) الأم (٢١٥/٢)؛ البيان للعمراني (٣٦٠/٤)؛ نهاية المحتاج (٣١٠/٣).

(٤) حاشية الدسوقي (٢٧٣/٢).

(٥) المغني (٣٣٢/٥).



القول الثالث: أنه يجوز لكل أحد إلا الإمام المقيم للمناسك.

وهو رواية عن الإمام مالك^(١)، وقول بعض الشافعية^(٢)، وهو المذهب عند الحنابلة^(٣).

○ الأدلة:

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَجَلَّ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

فالآية عامة لكل أحد، فتكون الرخصة لجميع الناس أهل مكة وغيرهم والإمام وغيره^(٤).

٢ - وعن عبدالرحمن بن يعمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أيام منى ثلاثة، فمن تعجّل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه»^(٥).

(١) المتقى للباجي (٤٨/٢).

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٠٠، وعنه نهاية المحتاج (٣١٠/٣) نقلاً عن المجموع وليس في المجموع، إلا أن الماوردي قال: التأخر للإمام أكد منه لغيره لأنه يقتدى به، (١٣٩/٨) ولم ينسبه للأحكام السلطانية.

(٣) كشف القناع (٣٣٤/٦)؛ المبدع (٢٥٤/٣).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (١٣/٣)؛ أضواء البيان (٤٧٦/٤).

(٥) سنن أبي داود (١٦٦٤)؛ سنن الترمذي (٨٨٩) وقال: حسن صحيح؛ النسائي (٣٠٤٤)؛ سنن ابن ماجه (٣٠١٥)؛ مسند الإمام أحمد (٣٠٩/٤)؛ سنن البيهقي (١١٦/٥). وصححه الحاكم في المستدرک (٤٦٤/١) ووافقه الذهبي، وابن حبان (٢٨٨/١٦)؛ ابن خزيمة ٢٦١٠ وغيرهم، وقد صححه الألباني في إرواء الغليل (٢٥٦/٤).

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١ - قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (من شاء من الناس أن ينفر في النفر الأول إلا آل خزيمة، فلا ينفروا إلا في النفر الأخير)^(١). ومعنى آل خزيمة، أي: أنهم أهل حرم.

٢ - ومن حيث النظر فإن أهل مكة لا يخافون طول السفر ولا فوت الرفقة فلا يكونوا كأهل الآفاق^(٢).

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب هذا القول بـ: أن الإمام متبوع، ومن الناس من يتأخر، فلا بد من بقاءه للقيام بمصالح الناس حتى يستكملوا مناسكهم^(٣).

○ الترجيح:

ظاهر من الآية والحديث اللذين استدل بهما أصحاب القول الأول عموم حكم التعجل، فأخراج أحد من هذا العموم يحتاج لدليل مخصص، وبالنظر في المخصصات التي ذكرها أصحاب القولين الثاني والثالث نجدها غير مسلمة، فإن تعجل الإمام لا يمنع قيامه بمصالح الحاج وإشرافه عليهم دون إلزامه بالمبيت والرمي، وعدم العذر لأهل مكة لا يمنع تعجلهم، إذ الآية لم تجعل التعجل للمعذور فقط.

وأما الأثر المنسوب لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فإنني مع عدم وقوفي على سنده، فقد روى ابن أبي شعبة عنه رضي الله عنه أنه قال: يا آل خزيمة حصبوا ليلة النفر^(٤).

(١) ذكره ابن قدامة في المغني (٣٣٢/٥).

(٢) المنتقى للباقي (٤٨/٣).

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٠٠؛ كشاف القناع (٣٣٤/٦).

(٤) المصنف (٢٣٧/٥) رقم ١٣٤٩٠، كتاب الحج، باب في التحصيب.



والتحصيل ليس خاصاً بأهل الحرم، بل فعله النبي ﷺ وليس مكياً.
وهذا يدل على أنَّ حمل قول عمر رضي الله عنه - إن صح - على أهل الحرم محل نظر؛ مع أنه يمكن حمله على الاستحباب، أو على السياسة الشرعية بأن يعزم على طائفة بالعمل بالسنة لثلاث تنسى.
وبناءً على ما تقدم، فإن الراجح هو القول الأول وأنه يجوز التعجل لكل أحد بلا فرق.

□ المسألة الثانية: المفاضلة بين التأخر والتعجل:

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن التأخر أفضل من التعجل.

وهو مذهب الحنفية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

القول الثاني: أنهما سواء فلا مفاضلة بينهما.

وهو مذهب المالكية^(٤).

○ الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بأن النبي ﷺ تأخر، فالتأخر متابعة له أفضل من التعجل، ولأنَّ فيه زيادة عمل، وهذا القول ظاهر؛ ولذا لما نقل بعض فقهاء المالكية ذلك قال: (انظر كيف يكون ذلك مع كثرة العمل المقتضية لترجيح عدم التعجل فتدبر)^(٥).

(١) البحر الرائق (٢/٣٧٥).

(٢) المجموع (٨/١٣٩).

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/١٤٣).

(٤) حاشية الدسوقي (٢/٢٧٣).

(٥) شرح الخرشي على مختصر خليل (٨/١٠)؛ وانظر: أضواء البيان (٤/٤٧٦)؛ وزاد المعاد (٢/٢٩٠) وفيه: (ولم يتعجل ﷺ في يومين بل تأخر...).

المبحث الثاني:

وقت التعجل

وبحث وقت التعجل يستدعي بحث أربع مسائل:

الأولى: ابتداء وقت النفر للمتعجل.

والثانية: آخر وقت النفر لمتعجل.

والثالثة: من غربت عليه الشمس وهو في شغل الارتحال أو سائر ولم
ينفصل عن منى.

والرابعة: من نفر من منى ثم عاد إليها.

وكل هذه المسائل محل خلاف وتفصيل لأهل العلم نستعرضه فيما
يلي.

□ المسألة الأولى: ابتداء وقت النفر:

اتفق الفقهاء على أن النفر من منى للمتعجل لا يكون إلا بعد الرمي
للجمار، فلو نفر قبل الرمي لليوم الثاني عشر فهو نفر غير صحيح، فلا
يسقط مبيت الليلة الثالثة ولا رمي يومها.

قال في المغني^(١): (إلا أن إسحاق وأصحاب الرأي رخصوا في الرمي

(١) (٣٢٨/٥).



قبل الزوال، ولا ينفر إلا بعد الزوال، وعن أحمد مثله، ورخص عكرمة في ذلك أيضاً. وقال طاوس: يرمي قبل الزوال وينفر قبله).

وقال في نهاية المحتاج^(١): (وكذا لو نفر بعد المبيت وقبل الرمي... وبه صرح العمراني عن الشريف العثماني قال: لأن هذا النفر غير جائز. قال المحب الطبري: وهو صحيح متجه، واستظهره الزركشي، والشرط أن ينفر بعد الزوال والرمي).

واتفق الفقهاء الذين لم يرخصوا بالرمي قبل الزوال على أن النفر لا يكون إلا بعد الزوال؛ لأن الرمي لا يكون إلا بعده.

واختلف المرخصون بالرمي قبل الزوال هل يجوز النفر بعد الرمي أو لا ينفر إلا بعد الزوال؟ على قولين:

القول الأول: أن له أن ينفر إذا رمى. وهو قول طاوس^(٢)، ورواية عن أحمد^(٣).

القول الثاني: أنه لا ينفر إلا بعد الزوال. وهو قول إسحاق ومذهب الحنفية^(٤)، ورواية عن أحمد^(٥).

ولم أقف على أدلة لهذين القولين.

إلا أن من راعى أن الإقامة بمنى نهائياً غير واجبة وأن المقصود الإتيان بأنساك الحج كالمبيت والرمي تقرر لديه إباحة النفر بعد قضاء النسك، ولا دليل يمنع النفر قبل ذلك والله أعلم.

(١) وانظر: البيان (٤/٣٦٢).

(٢) المغني (٥/٣٢٨).

(٣) شرح الزركشي (٣/٢٧٩)؛ الإنصاف (٩/٢٣٩).

(٤) بدائع الصنائع (٢/٣٢٥).

(٥) شرح الزركشي (٣/٢٧٩)؛ الإنصاف (٩/٢٣٩).

□ المسألة الثانية: آخر وقت النفر للمتعبّل:

وقد اتفق الفقهاء على أن للحاج أن ينفر بعد رميه للجمرّة يوم النفر الأول - وهو اليوم الثاني عشر من ذي الحجة - قبل دخول وقت العصر واختلفوا بعد ذلك على أقوال:

القول الأول: أنّه لا يحل النفر بعد وقت العصر. وهو قول داود والحسن والنخعي^(١).

القول الثاني: إباحته إلى قبيل غروب الشمس وقال به أكثر الفقهاء^(٢).

القول الثالث: إباحته إلى قبيل طلوع الفجر الثاني من يوم النفر الثاني مع كراهته بعد الغروب. وهو مذهب الحنفية^(٣).

○ الأدلة:

لم أقف على أدلة أصحاب القول الأول.

واستدل أصحاب القول الثاني بدليلين:

١ - قول ابن عباس رضي الله عنهما: إذا انتفخ النهار من يوم النفر فقد حل الرمي والصدر^(٤).

٢ - ولأنه نفر قبل دخول وقت الرمي في اليوم الرابع، وقد رمى قبله فصار كما لو نفر قبل غروب الشمس، وإذا جاز أن ينفر في النهار فليجز النفر في الليل؛ لأنّ الليل تابع لليوم الذي قبله في الحج^(٥).

(١) تفسير القرطبي (١٣/٣).

(٢) البيان للعمرائي (٣٦١/٤)؛ حاشية الدسوقي (٢٧٣/٢)؛ المغني لابن قدامة (٣٣١/٥).

(٣) فتح القدير مع الهداية والعناية (٤٩٨/٢)؛ المبسوط (٦٨/٤).

(٤) البيهقي (١٥٢/٥) وقال طلحة بن عمرو المكي: ضعيف.

(٥) التجريد (١٩٦٠/٤)؛ المبسوط (٦٨/٤)؛ بدائع الصنائع (١٣٨/٢).



واستدل أصحاب القول الثالث بثلاثة أدلة:

١ - قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

واليوم اسم للنهار إلى غروب الشمس، فمن نفر بعد غروبها فلم ينفر في اليوم بل بعده^(١).

٢ - قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: من أدركه المساء في اليوم الثاني لا ينفر حتى الغد^(٢).

٣ - قول ابن عمر رضي الله عنهما: من غربت عليه الشمس وهو بمنى من أوسط أيام التشريق، فلا ينفرن حتى يرمي الجمار من الغد^(٣).

○ المناقشة والترجيح:

من تأمل في أدلة أصحاب هذه الأقوال فإنه يتوقف عند دليلين هما نص الآية في قوله: ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾، واليوم: اسم للنهار، فيختص التعجل به، وقول ابن عمر رضي الله عنهما: (من غربت عليه الشمس وهو بمنى من أوسط أيام التشريق، فلا ينفرن حتى يرمي الجمار من الغد)^(٤) عند من يحتج بقول الصحابي^(٥).

وأما الآية فالاستدلال بها ظاهر؛ إذ من أدركه الليل لم يتعجل في اليوم بل بعده.

إلا أنه يشكل عليها أن الآية جعلت ظرف التعجل (اليومين) ولا قائل

(١) أضواء البيان (٣٢١/٥).

(٢) سنن البيهقي معلقاً من طريق الثوري بسند صحيح ولم يبين من دون الثوري (١٥٢/٥)؛ وصححه النووي في المجموع (٢٧١/٨).

(٣) سيأتي تخريجه.

(٤) الموطأ (٤٠٧/١)؛ سنن البيهقي (١٥٢/٥) وقال: روي مرفوعاً ورفعته ضعيف.

(٥) انظر: المستصفى (٤٢٤/١)؛ أعلام الموقعين (٤٨٦/٤)؛ شرح الكوكب المنير (٢٦/٣).

بأن اليومين جميعها ظرفٌ للتعجّل، بل التعجل في أحدهما وهو الثاني فقط^(١).

قال أبو حيان^(٢): (قوله: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ لا يمكن حمله على ظاهره؛ لأن الظرف المبني إذا عمل فيه الفعل فلا بد من وقوعه في كل واحد من اليومين، لو قلت: ضربت زيداً يومين، فلا بد من وقوع الضرب به في كل واحد من اليومين، وهنا لا يمكن ذلك، لأن التعجيل بالنفر لم يقع في كل واحد من اليومين فلا بد من ارتكاب مجاز، إما بأن يجعل وقوعه في أحدهما كأنه وقوع فيهما... أو على حذف مضاف تقديره فمن تعجّل في ثاني يومين... ويحتمل أن يكون المحذوف في تمام يومين أو إكمال يومين فلا يلزم التعجّل في شيء من اليومين بل بعدهما^(٣).

فليس لأحد أن يجعل الآية دالة على زمن التعجّل المباح وإلا لأجاز التعجّل في اليوم الأول استدلالاً بالآية، ولذا فظاهر الآية متروك وتقديرها: فمن تعجّل بأداء الرمي لليومين فلا إثم عليه.

كما أنّ اليوم يستعمل أيضاً بمعنى مطلق الزمان ويستعمل بمعنى الوقت فلا يختص بالنهار دون الليل، كما ذكر ذلك في تاج العروس^(٤)، وقال: (حكاه سيويه في قولهم: أنا اليوم أفعل كذا، فإنهم لا يريدون يوماً بعينه وإنما يريدون الوقت الحاضر، وبه فسروا قوله تعالى: ﴿أَلْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ

(١) قال الألوسي: (ظرفية اليومين له على التوسع باعتبار أنّ الاستعداد له في اليوم الأول، والقول بأن التقدير في أحد يومين إلا أنه مجمل فُسّر باليوم الثاني، أو في آخر يومين؛ خروجٌ عن مذاق النظر). روح المعاني (١/٩٤).

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي، نحوي مفسر شهير توفي سنة ٧٤٥هـ. طبقات ابن السبكي (٩/٢٧٦).

(٣) البحر المحيط (٢/٢٨٤).

(٤) (٩/١١٥).



دِيْنَكُمْ» [المائدة: ٣]. وذلك حسن جائز، فأما أن يكون دين الله في وقت من الأوقات غير كامل فلا، وقد يراد باليوم الوقت مطلقاً ومنه الحديث: «تلك أيام الهرج»، أي: وقته، فلا يختص بالنهار دون الليل).

وبذلك لا يكون فيها دلالة على تحديد النفر بأن يكون في بياض النهار، بل المعنى أن للحاج أن يؤدي أعمال اليومين أو الثلاثة.

ويشهد لهذا أن الزمن في أيام منى غير مراد لذاته؛ بل المراد الأعمال التي فيه من الرمي الذي يراد به إقامة ذكر الله تعالى كما روت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا جُعِلَ رَمِي الْجِمَارِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ»^(١).

فمن رمى يومين ثم نفر فإنه قام بالمقصود من بقائه بمنى وهو رمي الجمار، ومن هنا أخذ الحنفية الإذن له بالنفر، فإن ليالي أيام التشريق وما قبلها تابعة في أعمالها لما قبله، ولم يأت وقت رمي اليوم الثالث. فجاز له النفر، كما جاز له قبل غروب الشمس^(٢).

وأما قول عمر بن الخطاب وابنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيمكن حمله على الاستحباب، وهذا ظاهر، إذ الليل في العادة ليس وقتاً للسفر والرحلة والانتقال فخرج الحاج من منى عند مجيئه غير مناسب مع ما فيه من إعراض عن التأخر الذي هو أفضل من التعجل مع مجيء وقته.

يشهد لهذا، أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: من أدركه المساء، والمساء في اللغة يطلق على النصف الثاني من النهار، قال في تاج العروس^(٣): (المساء

(١) سنن الترمذي (٨٢٦) وقال: حديث حسن صحيح؛ سنن أبي داود (١٨٨٨)؛ المستدرک للحاكم (٢٣٠/٤) وصححه، وابن خزيمة (٢٥٣١)؛ وقد ضعفه الألباني في تحقيق المشكاة (٢٦٢٤)؛ وقد رواه الدارمي (١٧٨٠)؛ وابن أبي شيبه (٤٩٥/٤) مرفوعاً عليها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) التجريد للقدوري (١٩٦٠/٤)؛ البحر الرائق (٢٨٢/١).

(٣) (٣٤٢/١٠).

والإمساء ضد الإصباح، وهو من بعد الظهر إلى صلاة المغرب، وقال بعضهم: إلى نصف الليل).

فمن نفر بعد العصر فقد أدركه المساء، مع أنه غير مراد يقيناً فدل ذلك على أن المتعين حمله على الاستحباب والندب، والله أعلم.

□ المسألة الثالثة: من غربت عليه الشمس وهو في شغل الارتحال أو سائر لم ينفصل من منى:

وقد تقدم أن الحنفية يجوزون النفر بعد الغروب، وأما المالكية فيجوزون النفر بعد المغرب لمن نوى التعجل قبل المغرب كما سيأتي. ولذا ينحصر البحث في هذه المسألة عند الشافعية والحنابلة.

وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن له التعجل، وهو مذهب الشافعية^(١).

القول الثاني: أنه ليس له أن يتعجل وهو وجه عند الشافعية^(٢)، ومذهب الحنابلة^(٣).

○ الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول: بأن هذا في حكم المتعجل، وفي تكليفه حل المتاع والرحل مشقة عليه^(٤).

واستدل أصحاب القول الثاني: بأنه لم يصدق عليه بأنه تعجل، إذ يشمل أنه لم ينفر حتى غربت الشمس عليه وهو بمنى.

(١) نهاية المحتاج (٣/٣١٠).

(٢) روضة الطالبين (٣/١٠٧).

(٣) الفروع (٣/٥٢٠)؛ المبدع (٣/٣٥٤).

(٤) نهاية المحتاج (٣/٣١٠).



والراجح والله أعلم جواز نفره، لأنه قصد التعجل وسعى فيه، ولأن المشقة تجلب التيسير، مع ما في تحديد وقت النفر بغروب الشمس من ضعف، ونظير هؤلاء من منعه الأمطار أو ترتيب تفويج الحجاج من النفر، والله أعلم.

□ المسألة الرابعة: من نفر من منى قبل غروب الشمس ثم عاد إليها:

اختلف الفقهاء في حكم من نفر من منى قبل غروب الشمس ثم رجع إليها قبل غروب الشمس أو بعدها للزيارة أو الراحة أو غيرها على قولين:
القول الأول: أن رجوعه لا يلزمه المبيت ولا الرمي من الغد وهو مذهب الشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).
القول الثاني: لزوم المبيت والرمي له، وهو قول عند الشافعية^(٣).

○ الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول: بأن الرخصة حصلت له بالرمي والتعجل، فتقطع عن خرج بعدهما أحكام المناسك في منى، ويكون رجوعه كالمتبرع فلا يلزمه المبيت ولا الرمي^(٤).
واستدل أصحاب القول الثاني: بأن من رجع لمنى بمنزلة من لم يخرج منها^(٥).
والراجح منهما القول الأول لقوة تعليله، والله أعلم.

(١) نهاية المحتاج (٣/٣١٠).

(٢) كشاف القناع (٢/٥١١)؛ مفيد الأنام (٢/١٢١).

(٣) المجموع (٨/٢٢٨).

(٤) نهاية المحتاج (٣/٣١١).

(٥) المجموع (٨/٢٢٨).

المبحث الثالث:

أثر نية التعجل

لنية التعجل أثر في عدم لزوم المبيت لمن أدركه الليل - حسبما سبق من خلاف - وإن تفاوت هذا الأثر، فعند المالكية أن شرط الخروج من منى قبل الغروب للتعجل إنما هو في حق المكي، أما الآفاقي فلا يشترطون خروجه من منى قبل الغروب وإنما يشترطون نية الخروج قبل الغروب ولو لم يخرج إلا بعده. قال الدسوقي^(١): (الحاصل أن المقتضى لوجوب بيات الليلة الثالثة وعدم وجوب بياتها قصد التعجيل وعدم قصده، فإن قصد التعجيل فلا يلزمه بيات بها، وإن لم يقصد التعجيل لزمه البيات بها).

وعند الشافعية، أن من نوى التعجل واشتغل بشغل الارتحال فله التعجل ولو غربت عليه الشمس بمنى، لأنه في حكم المتعجل بشروعه فيه، وكذلك لو غربت عليه الشمس وهو سائر قبل انفصاله عن منى^(٢).

أما الحنابلة، فلا يجوزون النفر بالنية ولو صحبها اشتغال بالارتحال أو مسير فغلي حتى يغادر منى فعلاً قبل غروب الشمس^(٣).

وإن كان للنية عندهم أثر يوضحه أن من رمى الجمرة ثم خرج من

(١) حاشية الدسوقي (٢٧٣/٢)؛ وانظر: المنتقى للباجي (٤٨/٣). والدسوقي هو محمد بن عرفة الدسوقي فقيه مالكي، توفي سنة ١٢٣٠هـ.

(٢) مغني المحتاج (٥٠٦/١)؛ البيان (٤٩٥/٤).

(٣) المغني (٣٣٢/٥).



منى قبل غروب الشمس فله التعجل ولو عاد لمنى بعد خروجه لحصول الرخصة له ولو كان متاعه بمنى^(١).

فأنت ترى أن من منع النفر بعد غروب الشمس أجاز له لمنى نوى التعجل، أو نواه واشتغل به، أو خرج وهو سيعود ليأخذ متاعه متى كانت نيته في الوقت المقصود بعد إتمامه الرمي.

فيكاد ينحصر الخلاف بين الحنفية والجمهور في زمن نية التعجل - مع ما سبق من تفصيل -.

يوضحه أن من استدل بالآية وقول ابن عمر على لزوم المبيت لمن أدركه المساء، فإن عليه أن لا يخرج من ذلك من اشتغل بشد رحله أو انصرف ولم يخرج من منى أو خرج وعاد؛ إذ الجميع قد أدركه الليل بمنى فأخراجه لهم عن حكم من لم يشد رحله أو لم يخرج ويعد تحكّم، إلا أن يجعل مرد ذلك إلى حصول قصد التعجل أو القصد مع مباشرة أسبابه.



(١) كشف القناع (٢/٥١١).

المبحث الرابع:

مسائل متفرقة

ويبحث فيه عن حكم طواف الوداع قبل رمي الجمار، وما يفعله المتعجل بالحصى الذي جمعه.

□ المسألة الأولى: حكم طواف الوداع قبل رمي الجمار:

أكثر الفقهاء على أن طواف الوداع يكون بعد الفراغ من أعمال الحج ومنها رمي الجمار^(١).

قال ابن عباس رضي الله عنهما: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض^(٢). وفي رواية قال: كان الناس ينصرفون في كل وجه، فقال رسول الله ﷺ: «لا ينفرون أحدٌ حتى يكون آخر عهده بالبيت»^(٣).

فالمعنى أن آخر نسكه هو الطواف. وقال ابن عمر رضي الله عنهما: إن آخر النسك الطواف بالبيت^(٤).

وقد ذهب بعض الشافعية، والحنابلة إلى جواز تقديم طواف الوداع على الرمي.

(١) بدائع الصنائع (١٤٣/٢)؛ المغني (٣٣٦/٥)؛ البيان (٣٦٦/٤)؛ الشرح الكبير للدردير (٥٣/٢).

(٢) صحيح البخاري (١٧٥٥)؛ صحيح مسلم (١٣٢٧).

(٣) صحيح مسلم (١٣٢٧).

(٤) المصنف لابن أبي شيبة (٢٩٨/٤).



قال العمراني^(١): إذا نوى الحاج النفر من منى بعد الرمي، فودّع البيت يوم النحر بعد طواف الزيارة والسعي، فقد اختلف أصحابنا المتأخرون فيها.

فقال الشريف العثماني^(٢): (يجزئه؛ لأن طواف الوداع يراد لمن أراد مفارقة البيت وهذا قد أراد مفارقتة. ومنهم من قال: لا يجزئه وهو ظاهر كلام الشافعي وظاهر الخبر).

ونقله في المجموع^(٣) ثم قال: وهذا الثاني هو الصحيح وهو مقتضى كلام الأصحاب.

وهذا الرأي فهمه الشيخ عثمان النجدي فقال تعليقاً على قول صاحب المنتهى: فإذا أتى مكة متعجل أو غيره لم يخرج من مكة حتى يودع البيت بالطواف، قال: فهم منه أنه لو سافر إلى بلده من منى ولم يأت مكة لا وداع عليه، صرح به في الإقناع عن الشيخ تقي الدين^(٤).

وانتقد الحنابلة هذا الفهم، كما أنه مخالف لنصوصهم^(٥).

وهذا القول منسوب أيضاً للشويكي^(٦) وقد انتقده الشيخ أحمد بن يحيى بن عطوة النجدي وقال: لقد كشفت قريباً من خمسين كتاباً من كتب المذهب فلم أظفر فيها بما نسبته هذا المتفقه إليهم وأفتى به عنهم... ولو

(١) البيان (٣٦٦/٤). والعمراني هو يحيى بن أبي الخير سالم بن أسعد العمراني، فقيه شافعي، توفي سنة ٥٥٨هـ. شذرات الذهب (١٨٥/٤).

(٢) هو محمد بن أحمد بن يحيى، فقيه شافعي شيخ العمراني صاحب البيان، توفي سنة ٥٢٧هـ. البداية والنهاية (٢٩٨/١٦).

(٣) (٢٣٦/٨).

(٤) حاشية المنتهى (١٦٩/٢)؛ وقصده به ابن تيمية.

(٥) مفيد الأنام للجاسر (١٢٩/٢). وقد أطل في المناقشة وبيان وجه اللبس من كلام الأصحاب.

(٦) هو أحمد بن عبد الرحمن بن عمر الشويكي النابلسي فقيه حنبلي توفي سنة ٩٣١هـ. السحب الوابلة (١٥١/١).

حقق النظر في المغني والشرح الكبير وغيرهما لزالته عنه ضبابة الشك^(١).

ويبين ضعف هذا القول مخالفته لسبب الحديث المتقدم إذ فيه: (كان الناس ينصرفون في كل وجه). والله أعلم.

□ المسألة الثانية: ما يفعله المتعجل بالحصى الذي جمعه:

إذا جمع الحاج حصى ليرميه ثالث أيام التشريق فتعجل فقد اختلف أهل العلم فيما يصنعه بالحصى على أقوال:

الأول: أنه يدفنه مطلقاً أو في المرمى. وهذا قول بعض المالكية^(٢)، والأشهر عند الحنابلة^(٣).

الثاني: يخير بين دفنه أو الرمي به كفعله في الحصى التي قبلها، وقال به بعض الحنابلة^(٤).

الثالث: يخير بين تركها أو دفعها لمن لم يرم، فلا ينفر بها ولا يدفنها.

وهو مذهب المالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، وبعض الحنابلة^(٧).

(١) المرجع السابق. وقد وهم في اسم ابن عطوة فسماه يحيى، وصحة اسمه: أحمد بن يحيى بن عطوة بن زيد التميمي، وهو فقيه حنبلي، توفي سنة ٩٤٨هـ. انظر: السحب الوابلة (٢٧٤/١)؛ تراجم متأخري الحنابلة رقم ٤٦.

(٢) مواهب الجليل (١٣٢/٣).

(٣) كشف القناع (٣٣٦/٦).

(٤) المرجع السابق.

(٥) مواهب الجليل (١٣٢/٣).

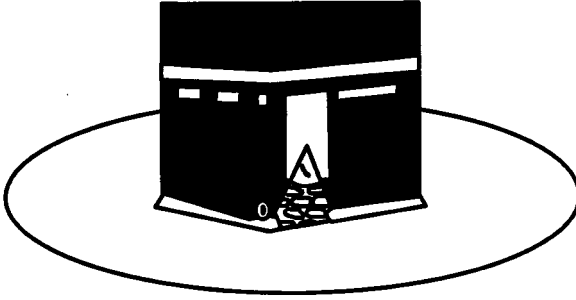
(٦) المجموع (١٤٠/٨)؛ نهاية المحتاج (٣١٠/٣).

(٧) مفيد الأنام (١٢٢/٢).



○ الأدلة:

يدل على التخيير بين تركها أو دفعها لمن لم يرم؛ أنه لا أصل لأن تدفن أو يرمى بها، ولم يرد في ذلك أثر فله طرحها لعدم احتياجه لها وله إعطاؤها لغيره مساعدةً له وهذا ظاهر، والله أعلم.



الخاتمة

وبعد هذه الجولة الوجيزة مع أحكام التعجل في مناسك الحج، والتي تبين بها سهولة ويسر تعاليم الشريعة الإسلامية الملازمة لفطرة البشر وطبيعتهم، وظهر بها كذلك جهد علماء الإسلام وفقهاؤه في تحرير الأحكام وحسن استنباطها من خلال جودة فهم النصوص والأدلة يتلخص لنا مما مرّ ما يلي:

١ - التعجل هو أداء الواجب قبل وقته أو أول وقته، ويراد به في مناسك الحج: انصراف الحاج من منى في اليوم الثاني من أيام الرمي، وهو اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة.

٢ - فائدة التعجل سقوط رمي اليوم الثالث من أيام التشريق ومبيت ليلته عنه.

٣ - اختلف أهل العلم هل التأخر أفضل من التعجل أو هما سواء؟ والراجح تفضيل التأخر.

٤ - الصواب جواز التعجل لكل أحد سواء كان مكياً أو لا، والإمام وغيره سواء في ذلك.

٥ - يبدأ وقت النفر للمتعجل بعد رميه للجمار يوم الثاني عشر من ذي الحجة، وفي هذه المسألة تفصيل يتعلّق بمن رمى قبل الزوال.

٦ - اختلف أهل العلم في آخر وقت النفر للمتعجل، وقد ذكرت الأقوال وأدلتها ومناقشاتها ضمن البحث.

٧ - من غربت عليه الشمس وهو في شغل الارتحال أو سائر ولم ينفصل عن منى فله النفر.



- ٨ - من نفر من منى ثم عاد إليها فلا يلزمه التأخر.
- ٩ - للنية أثر في التعجل حسبما ذكر تفصيله في البحث.
- ١٠ - الصواب أنه لا يصح طواف الوداع قبل رمي الجمار والفراغ من سائر المناسك.
- ١١ - إذا جمع الحاج الحصى ليرميه في اليوم الثالث فتعجل فله أن يطرحه أو يعطيه لغيره، أما دفنه أو رميه فلا أصل له.



المراجع

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.
- صحيح ابن خزيمة.
- الأحكام السلطانية، للماوردي.
- إرواء الغليل، للألباني، المكتب الإسلامي.
- أضواء البيان، للشنقيطي.
- أعلام الموقعين، لابن القيم.
- الأم، للشافعي.
- الإنصاف، للمرداوي، دار هجر.
- البحر الرائق، لابن نجيم.
- البحر المحيط، لأبي حيان.
- البداية والنهاية، لابن كثير، دار هجر.
- البيان، للعمراني، دار المنهاج.
- تاج العروس، للزبيدي.
- التجريد، للقدوري، دار السلام.
- تحقيق مشكاة المصابيح، الألباني، المكتب الإسلامي.
- تراجم متأخري الحنابلة، ابن حمدان.
- تفسير القرطبي، (الجامع لأحكام القرآن).
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي.
- حاشية الدسوقي، على الشرح الكبير.
- حاشية المنتهى، عثمان النجدي، مؤسسة الرسالة.
- روح المعاني، الألوسي.
- روضة الطالبين، النووي، دار عالم الكتب.
- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، ابن حميد، العاصمة.



- سنن ابن ماجه، دار السلام.
- سنن أبي داود، دار السلام.
- سنن البيهقي، دائرة المعارف العثمانية.
- سنن الترمذي، دار السلام.
- سنن الدارمي، دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- سنن النسائي، دار السلام.
- شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، دار الفكر.
- شرح الزركشي، ١٤١٠هـ.
- الشرح الكبير، للدردير، دار الفكر.
- شرح الكوكب المنير، ابن النجار، مكتبة العيكان.
- صحيح البخاري، دار السلام.
- صحيح مسلم، دار السلام.
- طبقات ابن السبكي، دار الكتب العلمية.
- فتح القدير مع الهداية والعناية، دار إحياء التراث العربي.
- الفروع، ابن مفلح، عالم الكتب.
- الكافي، لابن عبد البر، مكتبة الرياض الحديثة.
- كشاف القناع، البهوتي، مكتبة الرياض الحديثة.
- المبدع، ابن مفلح، المكتب الإسلامي.
- المبسوط، السرخسي، دار الفكر.
- المجموع، النووي، دار إحياء التراث العربي.
- المستدرک، للحاكم، دائرة المعارف العثمانية.
- المستصفی، الغزالي، دار الفكر.
- مسند الإمام أحمد، المكتب الإسلامي، ١٤١٣هـ.
- المصنف، لابن أبي شيبة.
- المغني، لابن قدامة، دار هجر.
- مفيد الأنام، للجاسر.
- المنتقى، للباقي.

- مواهب الجليل، الحطاب، دار الفكر.
- الموطأ، لمالك، دار الفكر.
- نهاية المحتاج، الرملي، دار الفكر.

